# الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا

## " أسبابه – أنواعه - مظاهره – سبل معالجته "

عبدالفتاح أبوبكر سالم

قسم الاقتصاد - كلية التجارة –جامعة الزيتونة

المستخلص :

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير (العديد) من دول العالم، وعلى الاخص الدول النامية، إذ أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها، بداية بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تدمير الاقتصاد الوطني والقدرات الإدارية والمالية وبالتالي عجزت الدولة على مواجهة تحديات الاعمار وبناء البني التحتية.

لقد تضمنت هذه الورقة البحثية تحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي، وتحديد أشكاله وأسبابه وأنواعه وأثاره، وواقع الفساد في ليبيا من خلال عرض مؤشرات مدركات الفساد للتعرف على موقع ليبيا فيه عالمياً وعربياً، وتحديد مدى تأثيره على الاقتصاد الليبي وخطوات وسبل مجابهته وكذلك الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد دولياً ومحلياً .

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو التعرف على أسباب وانوع ومظاهر الفساد الإداري والمالي والتوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات، التي تساهم في التغلب على هذه الظاهرة.

فالفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري والمالي في ليبيا منذ تأسيس الدولة الليبية بعد عام 1951م، وزادت أكثر وضوحاً خلال منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما انتهجت الدولة النظام الاشتراكي، وأزادت حدة هذا الفساد خلال السنوات الماضية، في ضل غياب

الدولة والصراع السياسي إلى يومنا هذا، ومن أهم التوصيات التي صاغها الباحث نذكر بعضاً منها، مثل تغيير القيادات (الإدارية والمالية) بالمؤسسات الحكومية، وتمكين الاشخاص المؤهلين الذين يتصفون بالنزاهة والروح الوطنية، وتفعيل قانون الرقابة للكشف عن ممارسات الفساد الإداري والمالي وملاحقة الخارجين عن القانون وعدم التهاون في تطبيق هذا القانون .

ونستخلص مما تقدم أن مسؤولية خلق بيئة نظيفة خالية من الفساد هي مسؤولية تضامنية تعاونية لا يمكن أن تحقق أغراضها إلاّ بتظافر جهود الدولة والمواطن، ومؤسسات المجتمع المدني .

**الكلمات المفتاحية :**

**الفساد الإداري والمالي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .**

**المقدمة :**

إن الفساد هو ظاهرة ليست وليدة العصر الحاضر، غير انها اليوم زادت واستفحلت، واصبحت معظم دول العالم تعاني منها، وخاصة البلدان النامية، ففي هذه البلدان يزايد فيها حجم الفساد باستمرار، وتعاني البلدان العربية مثلها مثل بقية البلدان النامية واشد خاصة في السنوات الاخيرة لدرجة أن ظاهرة الفساد اصبحت يشعر بها ويعاني منها المواطن الليبي، واصبحت هذه الظاهرة محل نقاش بين المهتمين بالشأن الليبي العام، وتتناولها وسائل الإعلام بشكل مكثف لكونها ظاهرة لها اثار اقتصادية واجتماعية متعددة انعكست سلبا على الحياة المعيشية لأفراد المجتمع .

**مشكلة الدراسة :**

لما كانت ليبيا من ضمن الدول التي تعاني من الفساد بجميع أشكاله لاسيما بعد الإطاحة بحكم النظام السابق نهاية عام 2011م، حيث استفحل الفساد وتنوعت أشكاله ما بين الفساد الإداري

والمالي، وما نجم عنه من غياب لمؤسسات الدولة وضعف الموجود منها وانتشار حالة من الفوضى والانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي، ليصل مستويات خطيرة، حيث تصدرت ليبيا قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم إذ تكشف عن هذا الواقع المرير منظمة الشفافية الدولية المعنية برصد ممارسات الفساد والحث على مكافحته والحد من انتشاره في تقريرها الصادر عن الفساد العالمي لعام 2021م، بأن ليبيا حلت في الترتيب 172 عالمياً من مجموع 180 دولة في العالم وفق مؤشر مدركات الفساد العالمي، أي أنها جاءت من ضمن المراكز العشر الأولى عالمياً والثالثة عربياً .

حيث تبرز اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي : ماهي أسباب ظاهرة الفساد الإداري والمالي في ليبيا ؟ وماهي النتائج التي ترتبت عنها اقتصادياً واجتماعياً ؟ وهل وضعت الحكومة الليبية بعض الآليات للحد منها ؟.

**أهمية الدراسة :**

تنبثق أهمية الدراسة من تشخيص مظاهر الفساد، بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة، ولما له من أثار سلبية على الوضع الاقتصادي في ليبيا، فالإدارات العامة أصبحت تشكل مجالاً واسعاً لممارسة الفساد الإداري والمالي بكل مظاهره، وهذا ما جعل ليبيا في مرتبة متأخرة في كل المؤشرات الدولية من ترتيب الدول الأكثر فساداً، ولما له من خطورة على الاقتصاد الليبي بالإضافة الى بيان خطورة آثار الفساد وتبعاته ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في ليبيا قد يتسبب فى تدهور اقتصادها، وبالتالي يتحتم على السلطات الليبية أتخاذ مجموعة من الاجراءات لمكافحة الفساد ومنع طهوره من أجل تعزيز النزاهة والشفافية في قطاعات الدولة الليبية .

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم ظاهرة الفساد الإداري والمالي، والوقوف على مظاهرها المتعددة، وتشخيصها، واقتراح الحلول والخطوات المناسبة لتفاديها، أو على الاقل الحد منها مستقبلاً

**تساؤلات الدراسة :**

يتمثل التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في : ماهي أسباب ظاهرة الفساد الإداري والمالي في ليبيا ؟ وتنبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية :

1- ما مفهوم الفساد الإداري والمالي وماهي أشكاله في ليبيا ؟
2- ماهو واقع الفساد الإداري والمالي في ليبيا ؟
3- ماهي سبل مجابهة الفساد محلياً ودولياً ؟

**فرضية الدراسة :**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الفساد الإداري والمالي يستشري في المؤسسات الحكومية في ليبيا ويولد آثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي تعرقل عملية التنمية .

**منهجية الدراسة :**

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة .

**الدراسات السابقة :**

- **دراسة ( عليوة، فروانة، 2022م ) : بعنوان " ظاهرة الفساد الاداري في ليبيا، الواقع والحلول " .**

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الفساد الاداري والمالي في ليبيا، ومعرفة آليات مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي والوقوف على انواع الفساد ومظاهره وآثاره، وقد توصلت هذه

الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : تصنيف ليبيا من الدول الاكثر فساد في العالم حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية، حيث تأثرت جميع القطاعات في ليبيا بالفساد، وهناك معوقات تحد من الفساد ومن ابرزها الانقسام السياسي في ليبيا فلا يمكن التصدي للفساد في وجود حكومتين في الحكم، وكذلك الانفلات الامني وانتشار الجريمة المنظمة والمليشيات وسيطرتها على مؤسسات الدولة، والافتقار الى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية المهتمة بكشف الفساد للرآي العام والضغط على الحكومة لمكافحته .

- **دراسة ( حسن، 2021م ) : بعنوان " الفساد الاداري والمالي في السودان، مظاهره والجهات المسؤولة عن مكافحته"**، وهدفت هذه الدراسة الى أعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الطاهرة والحد منها عن طريق تشريع القوانين ( الاخلاقية والرقابية والعقابية )، وكذلك معالجتها عن طريق تثقيف وتنوير المجتمع بأضرارها، وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : تعتبر السودان اكثر الدول فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مدركات الفساد، ومستشري في جميع مستويات الحكم ومفاصل الخدمة المدنية وفقاً لتقرير المراجع العام وكانت اثاره سالبة ومدمرة نتج عنها في النهاية ثورة ضد النظام الحاكم وتمت ازالته .

- **دراسة ( الصالحي،2017م ) : بعنوان " الفساد الاقتصادي ( الماهية والاسباب  الاثار وطرق العلاج )"**. وهدفت هذه الدراسة الى توصيف الفساد واسبابه وتنوعه والتعرف على الاثار المترتبة عليه وأهم المؤشرات الدولية، حيث ان الفساد داء مزمن يظهر لأسباب وراثية اوعن طريق العدوي، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : الفساد ظاهرة سلوكية متأصلة في المجتمع ككل وليست في الكيان الاداري وحده، لاتزال الدول العربية تحتل مراتب متدنية في مؤشر مدركات الفساد ويرجع ذلك لضعف الاجهزة الرقابية وان الفساد منتشر في انظمة الحكم بشكل

واسع، ينشا الفساد الاقتصادي في بيئة غير صالحة فالبينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات، أو القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .

- **دراسة ( سلمان، 2015م ) : بعنون" الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادية والاجتماعية"**. وهدفت هذه الدراسة الى توضيح الفساد الاداري والمالي ( انواعاً واسباباً ومعالجاته ) وكذلك اثبات العلاقة الموجبة بين الفساد الاداري والمالي في العراق والعالم أجمع وبين انتشار المؤسسات الرادعة ومردوداته من خلال توضيح الكيفية التي ينخفض منه الفساد بسبب وجود انتشار المؤسسات والمنضمات الدولية والعالمية لمكافحة هذا الفساد مع بيان المعالجات ومحاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج هذه الظاهرة، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: لم تكن ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق حديثة الولادة وانما ترجع جدورها الى الاحتلال العثماني للعراق، افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداء من الادارات العليا، واصبحت المحسوبية من صور الفساد الاداري، اما لحساب اقارب أو اصدقاء ( محاباة )، وان كانت لا رضاء وسيط سميت ( بالواسطة ) وتعد المحسوبية من اخطر مظاهر الفساد الاداري لا نه غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل اثباته بأدلة

- **دراسة ( علوان، عادل، 2014م ) : بعنوان" الفساد الإداري والمالي ( المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة )"**. وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم الخصائص التي تميز الفساد الاداري والمالي، واسباب انتشاره واثاره وآليات مكافحته، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : يعتبر الفساد الاداري والمالي من أخطر الآفات التي لازمت الحياة الانسانية، فالفساد الاداري والمالي له مفهوم يعبر عن وجود خطا في ادارة الدولة وذلك بإخلال الموظف بواجبات وظيفتة والثقة المشروعة لهذه الوظيفة وعن انحراف متعمد وعدم التزام بالأسس والقواعد المنظمة للعمل الاداري،

وكذلك يمثل الفساد التهديدات الرئيسية للأجهزة الادارية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فأتساع دائرته ليصبح جزء اساسي في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الوسائل والاساليب التي يتم أتباعها من قبل الفاسدين وهو الذي يؤدي الى فشل مسيرة التنمية ومستقبل الشعوب .

**المحور الاول : مفهوم الفساد الإداري والمالي وأشكاله**

**اولاً : مفهوم الفساد الإداري والمالي .**

تعددت التعاريف الخاصة بالفساد ومنها ما يتضمن عدة معاني في طياته، والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم ، بحيث يكون للشخص فيه قوة سيطرة أو احتكار على خدمة أو سلعة، أو يكون صاحب قرار، وهذا حسب الدراسات تعد ظاهرة الفساد من الظواهر المتفشية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويزداد بمعدلات كبيرة وبصفة عامة في البلدان النامية، وذات المستوي المعيشي المتدني خاصه .

- **مفهوم الفساد الإداري :**

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري على انه ( إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة )، وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الإدارية . ويعرف البنك الدولي الفساد على انه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص " ( المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016: ص 61 - 86) .

اما صندوق النقد الدولي فقد عرفه بأنه " علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف على كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانوناً من هذا السلوك لشخص واحد، أو لمجموعة ذات العلاقة من الافراد" (سايح: 2012، ص 55 - 66) .

ويذهب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلي تعريف الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفود أو المحسوبية أو الغش أو الاكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس " .

ويعرفه آخرون على أنه " سوء استخدام أطراف وأفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية واستخدامها لأغراض غير مشروعة من النفود السياسي "( الجبوري: 2011، ص 42 - 65).

- **مفهوم الفساد المالي :**

يقصد بالفساد المالي ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية والرقابة الإدارية وديوان المحاسبة وجهاز مكافحة الفساد المختصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

ويتخذ هدر المال العام عدة صور اهمها :

1- اختلاس المال العام والعدوان عليه، كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينه .

2- المتاجرة من خلال الوظيفة، كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم (رشوه) مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح .

3- التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان ( كاظم: 2009، ص 13 ) .

**ثانياً : أشكال الفساد .**

يتخذ الفساد أشكالاً متعددة لخصتها دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبرز السلوكيات والممارسات التالية :

1- الرشوة :

هي إعطاء شيء ذي قيمة( نقدية أو عينية ) من أجل تقديم أو الحصول على خدمة تفضيلية لا تكافؤ فرص فيها، وأحيانا ما يقدمها الفرد( طبيعياً أو معنوياً ) مضطرا للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليه من دون تقديم الرشوة ( داود: 2012، ص 61 □ 86 ) .

2- المحاباة والمحسوبية :

وتتمثل في إعطاء حق لمن لا يستحقه، أي تنفيذ أعمال لصالح شخص أو جهة أو منطقة من دون استحقاقهم لها أصلاً ( عبود: 2010، ص119 - 138 ) .

3- الواسطة :

التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة أو القبيلة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق (البهجى: 2013، ص 237) .

4- المتاجرة بالنفوذ :

تتمثل في قيام الموظف أو أي شخص باستغلال نفوذه الفعلي المفترض للحصول على مزيا غير مستحقة .

5- سوء استعمال السلطة الوظيفية :

وهي تتمثل في قيام الموظف بفعل لغرض تسهيل أمور أو الحصول على مزيا غير مستحقة لصالحه أو طرف أخر .

6- اختلاس وتبديد الممتلكات العامة :

وتتمثل في استغلال الموقع الوظيفي للتصرف في أموال الدولة بشكل سري ومن غير وجه حق والاستهانة بالملكية العامة والمبالغة في صرفه .

7- الاحتيال (النصب ) : الاحتيال هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعاً من الغش أو الخداع أو التحايل، ويعرف الاحتيال بأنه " القيام بتشويه أو تزييف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة " وقد تتم عمليات الاحتيال بين الأفراد وبعضهم البعض، وقد تتم بوساطة مسؤولين سياسيين أو موظفي الحكومة، وان عمليات الاحتيال التي تتم من قبل أعضاء السلطة التنفيذية هي الأكثر خطورة، إذ يكون جميع أفر المجتمع ضحية هذا الاحتيال ( الوصال: 2009، ص 329 ) .

8- الابتزاز :

أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد .

**المحور الثاني : أسباب الفساد وأنوعه**

**اولاً : أسباب الفساد الاداري والمالي .**

تتعدد وتختلف أسباب الفساد من مجتمع لآخر، ويمكن إيجازها فيما يلي :

1- **الاسباب السياسية .**

يرجع الفساد ألي التنافس علي السلطة السياسية ولجو بعض المتنافسين عليها إلي وسائل غير مشروعة، وقد ترجع إلي الاستبداد السياسي للنظم الحكم، كما أن تكون طبيعة العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد من العناصر أو الأسباب التي تؤدي إلي حدوث الفساد خاصة في الدول النامية بصفة عامة ليبيا بصفة خاصة، فضلاً عن تزاوج السلطة مع الثورة

وتشابك المنافع المالية بين الحاكم أو الوزراء والمسؤولين السياسيين وكبار رجال المال والأعمال والاستثمار المحلي والأجنبي .

ويمكن الإشارة باختصار إلي بعض مظاهر الأسباب السياسية علي النحو التالي :

- الصراعات الاقليمية والدولية وانعكاساتها علي الواقع الحالي .
- التدخل الخارجي السلبي احد اسباب الفساد، ويعيق التقدم السياسي .
- عدم الاستقرار الحكومي وكثرة المراحل الانتقالية من حكومة إلي حكومة أخري وهذا يؤدي إلي تزايد فرص ممارسة الفساد .
- عدم التغيير في المناصب القيادية لفترات طويلة ( أبو جناح: 2020، ص 20) .
- التوجهات الخاطئة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية .
- توفر الحصانة لبعض كبار المسؤولين والتي تسمح لهم بالإفلات ولو مؤقتاً من المتابعات الجزائية ومن الخضوع للمساءلة (كناي:2012، ص 18 ).
- مدي قصور أو فعالية الرقابة علي انشطة الدولة .
- غياب الحريات والنظام الديمقراطي، والشفافية وضعف نشاط مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف الاعلام والرقابة داخل مؤسسات الدولة .
- عدم فعالية الجهاز القضائي داخل الدولة والتطبيق غير الصارم للقانون مما يشجع على التهرب من العقاب .

2- **الاسباب الاقتصادية :**

إن تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة يكون باعثاً اساسياً لكثير من مظاهر الفساد بحيث يتوجه سلوك الأفراد نحو الانحراف والاحتيال، وارتكاب جريمة الفساد في صورها المتعددة، ومن المظاهر الدالة علي تردي الأوضاع الاقتصادية ما يلي :

- التحول غير المخطط إلى اقتصاديات السوق وفشل شركات القطاع العام في التشجيع إلى تطبيق انظمة الخصخصة تلبية للمتطلبات الدولية .
- ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع ( سعيد، أحمد: 2014، ص 6 ) .
- عدم وجود نظم للحوافز والمكافآت والمزايا الوظيفية التي تساعد الموظفين علي بذل المزيد من العطاء أو التمسك بأخلاقيات الوظيفة .
- انخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار( التضخم )، وانخفاض القوة الشرائية .
- ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص التوظيف .
- هروب الاستثمارات الوطنية للخارج وعدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية للداخل وذلك لغياب الحوافز .
- تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية والإسراف في استخدام المال العام .

3- **الاسباب الإدارية** :

تضم الاسباب الإدارية المتعلقة بالبيئة الإدارية بما تحتويها من العلاقات والمفاهيم والقواعد التي تنظم عمل الإدارات واجهزة ومؤسسات الدولة، وتحكم تصرفات الموظفين العموميين وتحديد مستويات السلطات والمسؤوليات والصلاحيات والهياكل والاجراءات وطرق العمل واساليب التخطيط والرقابة والاداء، وتعد البيئة الإدارية عاملاً مشجعاً على ارتكاب ممارسات الفساد في

الدوائر والاجهزة والادارات العامة في ليبيا، إذا ما كانت ظروف تلك البيئة من السوء بحيث يسودها التسيب واللامبالاة والفوضى وبذلك تكون البيئة الإدارية سبباً للفساد الإداري مثل :

- التغيير المستمر في اللوائح والنظم المنظمة لشئون العاملين مما يؤدى إلى خلق ثغرات ينفذ منها سيء السلوك لتحقيق أهدافه عن طريق بعض الأساليب المرضية غير السوية (البهجى: 2014، ص 294).
- التراخي في تحديد وتصحيح الانحرافات، وفي كشف المشكلات ومعالجتها داخل الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات العامة بما يخلف انطباعاً بعدم الاهتمام واقدامه على ارتكاب المخالفات الإدارية غير المشروعة كالرشوة والسرقة وغيرها.
- ضعف الرقابة على الاداء والتقليل من أهميتها، كوسيلة فعالة في كشف مظاهر الفساد الإداري والمالي ومكافحته (حفناوي: 2019، ص 117- 118) .
- تداخل الاختصاصات والسلطات يجعل الموظف مسؤولاً امام اكثر من رئيس، وبالتالي يسهل القيام بالمخالفات والبيروقراطية .
- تعقيد الاجراءات مما يؤثر على تقديم الخدمات للمواطنين واستغراقه في مروره بعديد الحلقات الإدارية الامر الذي يؤدي إلى ضياع وقت المواطن .
- عدم الاستقرار الإداري في كثير من مؤسسات الدولة .
- تركيز السلطة في قمة الهرم الإداري .
- تدني مستويات الحوافز والمكافآت .

4- **الأسباب الاجتماعية والثقافية :**

تتمثل في تداخل العلاقات الاجتماعية وتشابكها مع العلاقات المادية وضعف القيم الوطنية، وصراع الثقافات، وتطور الحياة الاجتماعية، وتتلخص الأسباب الاجتماعية والثقافية فيما يلي :

- ضعف النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .
- التأثير علي استقرار الاوضاع الامنية والسلم الاجتماعي .
- الولاء العائلي والقبلي، وارتفاع مستويات الجهل وقلة الوعي الثقافي وضعف الشعور الوطني كل هذه العوامل تؤدي الي انتشار ظاهرة الفساد .
- غياب الوعي الأخلاقي والديني، مع ضعف دور المجتمع المدني، والغزو الثقافي الأجنبي .
- الخلط بين علاقات العمل والعلاقات الاجتماعية بما يؤدي إلى توظيف كل منها لخدمة الاخرى .

**ثانياً : انواع الفساد الإداري والمالي .**

للفساد الإداري والمالي أنواعاً عديدة تختلف حسب منظور الرؤية إلي الفساد، حيث يختلف الفساد من حيث الحجم إلي فساد صغير وفساد كبير، ويتنوع من حيث القطاع إلي فساد عام وفساد خاص، ويتنوع من حيث الإقليم إلي فساد دولي وفساد محلي .

1- **انواع الفساد من حيث الحجم :**

يتنوع الفساد الإداري والمالي حسب منظور الحجم إلي نوعين اثنين :

- **الفساد الصغير :**

يمثل هذا النوع من الفساد في إساءة استخدام السلطة المناطة بشكل يومي من قبل المسئولين العاملين على المستوى الأدنى أو المتوسط من خلال تفاعلهم مع المواطنين العاديين الذين يحاولون

الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية في أماكن مثل المستشفيات والمدارس ومراكز الشرطة وغيرها من الأجهزة الأخرى ( منظمة الشفافية الدولية: 2016 ) وغالبا ما يكون المقابل فيه ضعيفاً كالرشاوي الصغيرة .

- **الفساد الكبير :**

يتمثل هذا النوع من الفساد بقيام المسؤولين في الإدارات العليا بالجهات الحكومية والمكلفين باتخاذ القرارات فيما يتعلق بالتعاقدات على المشاريع الكبرى في الدولة التي تمولها الميزانية العامة بإرتكاب سلوك مخالف للقانون، حيث تدفع المبالغ الكبيرة من أجل التوقيع لصالح جهة معينة، ويعد هذا النوع من الفساد أخطر من الفساد الصغير، لان هدف هذا النوع من الفساد هو تحقيق المصالح المادية والاجتماعية الكبيرة ( أبوجناح: 2020، ص 23 ) .

2- **انواع الفساد من حيث القطاع :**

يتنوع الفساد الإداري والمالي حسب منظور القطاع إلي نوعين اثنين( مفتاح ، معرفي: 2012، ص 3 - 4)

- **فساد في القطاع الحكومي :**

وهو الفساد المستشري والمنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، وطال من هم بداخل السلطة ومختلف مواقع الدولة، حيث يقوم كبار القائمين على أمور الدولة بممارسة شتي أنواع الفساد، الأمر الذي يمثل انحرافاً إدارياً غاية في الخطورة، حيث يتم عن طريق سرقات مالية وسمسرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية دون النظر لمصلحة الدولة وتحقيق الأصلح لها .

- **فساد في القطاع الخاص :**

وهو الفساد المنتشر في الشركات الخاصة، حيث أشار التقرير الصادر عن "منظمة الشفافية الدولية" إلي أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار التقرير الخاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين 80٪ إلي 100٪ من الأموال التي تقرضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة اخري إلي أمريكا وسويسرا، وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، بالإضافة إلي الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال، حيث تنفق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما قيمته 400 مليون دولار سنوياً في التبذير وسوء إدارة المال العام، وكذلك هناك فساد في المؤسسات العلمية الخاصة من تزوير في الافادة والمؤهلات العلمية .

3- **أنوع الفساد من حيث الإقليم** :

يتنوع الفساد الإداري والمالي حسب منظور الإقليم إلي نوعين اثنين :

- **الفساد المحلي** :

يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والافراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أجنبية تابعة لدول أخرى ( الصالحي: 2017، ص 167) .

- **الفساد الدولي** :

هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتي القارات ضمن ما يطلق عليها ( بالعولمة ) معتمدا على فتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع

اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً .

**المحور الثالث : واقع الفساد الإداري والمالي في ليبيا**

**أولاً : مؤشر مدركات الفساد وموقع ليبيا فيها عالمياً وعربياً :**

يقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد في القطاع العام لدي الدول المشمولة في المؤشر والتي بلغ عددها 180 دولة عام 2021م، وهو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وتعتبر مصادر بيانات المؤشر ومعلوماته متنوعه من أراء الخبراء من القطاعين العام والخاص. ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقياسه للعلامات يتراوح ما بين 0 – 100 بحيث تعني صفر أعلي مستوي فساد مدرك فيما تعني 100 أقل مستوي فساد مدرك وتشترك البلدان التي سجلت المراتب العليا في خصائص رئيسية أهمها حرية الصحافة وإمكانية الوصول إلي المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة وتمتع المسئولين في السلطة بمستويات عالية من النزاهة، فضلاً عن استقلالية السلطة القضائية، في حين يميز الصراع والحروب البلدان التي جاءت في المراتب الدنيا في المؤشر حيث لا تتمتع بحوكمة رشيدة، ناهيك عن ضعف المؤسسات العامة إن لم تكن غائبة أصلاً .

ويدل ارتفاع مؤشر الفساد في أي مجتمع علي تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وبالنظر الى الجدول (1) يلاحظ بأن ليبيا تعاني من مستوي متردي من الفساد، حيث لم تتمتع بترتيب إيجابي على مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية طيلة السنوات، ما يعد أمراً سلبياً ودليلاً علي وجود نوع من الفساد الإداري والمالي في المعاملات الرسمية، وإن هذا الوضع زاد ترديا في السنوات الأخيرة، حيث حلت ليبيا ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، وبالنظر في الجدول يلاحظ بأن ليبيا تقدمت عشر خطوات من المرتبة 118 من أصل 133

دولة عام 2003م وبدرجة فساد 2.1 إلي المرتبة 108من أصل 145 دولة عام 2004م وبدرجة فساد 2.5، لتتراجع خلال العام 2005م تسعة خطوات وبدرجة فساد 2.5 ألي المرتبة 117 من أصل 158 دول، ويلاحظ بأن ترتيب ليبيا عالمياً استمر في التراجع بشكل ملحوظ من المرتبة 126 من أصل 180 دولة عام 2008م وبدرجة فساد 2.6 ليصل إلى المرتبة 161 من أصل 168 دولة عام 2015م وبدرجة فساد 1.6، كما تراجعت ليبيا في ترتيبها خمس خطوات علي مستوي الدول العربية من المرتبة 14 عام 2003م إلي المرتبة 18 عام 2015م، وفى عام 2016م، حلت ليبيا في المرتبة 170 من أصل 176 دولة وبدرجة فساد 2.0 من اصل عشر درجات، اما سنة 2017م، فقد شهدت ارتفاع المؤشر قليلاً عند درجة مؤشر 3.0 من أصل عشر درجات، وحلت المرتبة 168من أصل 179 دولة، وكان ترتيبها عربياً 17، اما في عام 2018م، الذى انخفاض فيه المؤشر إلي 2.5، حيث حلت ليبيا بالمرتبة 170من اصل 180 دولة ، وخلال عام 2019م شهدت ليبيا انخفاض مؤشر الفساد إلي 2.2 من أصل عشر درجات، حيث حلت بالمرتبة 168من أصل 180 دولة، وكان ترتيبها عربياً 18 كما هو مبين بالجدول، اما بالنسبة لسنة 2020م – 2021م فكانت نسبة المؤشر 1.7 من أصل عشر درجات علي التوالي، وحلت ليبيا بالمرتبة 173 لسنة 2020م و172 لسنة 2021م من أصل 180 دولة، ويعزي تراجع ليبيا في ترتيبها علي الصعيد العالمي والعربي خلال السنوات الاخيرة وخاصة بعد ثورة 17 فبراير، إلي عدم الاستقرار السياسي والانفلات الامني واستمرار

حالة الفوضى والانقسام السياسي، وازدواجية السلطات والصراعات وعدم تفعيل القضاء والاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها ليبيا نتيجة تدني الانتاج النفطي، المحرك الرئيسي للإيرادات العامة وانخفاض اسعاره عالمياً، وارتفاع تكاليف المعيشة .

**جدول رقم (1) يوضح ترتيب دولة ليبيا في مؤشر مدركات الفساد عالمياً وعربياً**

| السنوات | مؤشر مدركات الفساد (0 - 100) | عدد الدول الخاضعة للترتيب | الترتيب دولياً | الترتيب عربياً |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2.1 | 133 | 118 | 14 |
| 2004 | 2.5 | 145 | 108 | 14 |
| 2005 | 2.5 | 158 | 117 | 16 |
| 2006 | 2.7 | 163 | 105 | 14 |
| 2007 | 2.5 | 179 | 131 | 14 |
| 2008 | 2.6 | 180 | 126 | 13 |
| 2009 | 2.5 | 180 | 130 | 16 |
| 2010 | 2.2 | 178 | 146 | 16 |
| 2011 | 2.0 | 183 | 168 | 16 |
| 2012 | 2.1 | 176 | 160 | 16 |
| 2013 | 1.5 | 172 | 177 | 19 |
| 2014 | 1.8 | 175 | 166 | 19 |
| 2015 | 1.6 | 168 | 161 | 18 |
| 2016 | 2.0 | 176 | 170 | 17 |
| 2017 | 3.0 | 179 | 168 | 17 |
| 2018 | 2.5 | 180 | 170 | 17 |
| 2019 | 2.2 | 180 | 168 | 18 |
| 2020 | 1.7 | 179 | 173 | 17 |
| 2021 | 1.7 | 180 | 172 | 17 |

المصدر : تقرير منظمة الشفافية الدولية، أعداد مختلفة .

**ثانياً : أسباب الفساد الإداري والمالي في الاقتصاد الليبي .**

لا يزال ملف الفساد الإداري والمالي في الاقتصاد الليبي يشكل أحد المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فجدور الفساد تعود ألي تأسيس الدولة الليبية بعد عام 1951م، غير انه كان محدوداً وبمعدل مقبول وفق المعايير الدولية، غير أن النظام الاقتصادي الذي تبناه النظام السابق خلال فترة حكمه للبلاد وتحديداً في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي تميز بسيطرة الدولة علي النشاط الاقتصادي، وغياب الرقابة الفعالة والمساءلة الإدارية والمحاسبة القانونية وأستمر هذا الوضع

لسنوات حتى استفحل حجم الفساد وبصورة كارثية بعد سنة 2011م، وما نجم عنه من غياب دور المؤسسات وانتشار الفوضى في البلاد وزيادة الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية .

ومع استمرار غياب أجهزة مؤسسات الدولة الرقابية والقانونية، فقد تطور الأمر ليعم الفساد الإداري والمالي معظم مرافق الدولة الليبية ومؤسساتها، واستشرى الاستحواذ علي المال العام بمختلف القطاعات. فقد أصبح مستفحلاً ضارباً في معظم مؤسسات الدولة بشكل أجهد الاقتصاد الليبي ونجم عنها آثاراً سلبية مازال المجتمع الليبي يعاني من تداعياتها، **ويمكن إرجاع أسباب الفساد في الاقتصاد الليبي الي ما يلي** :

1- ضعف الرقابة الذاتية في الأجهزة الحكومية وغياب معايير الشفافية في إدارة المال العام، سواء على مستوى الميزانية العامة أو موازنات الحكومة والوزارات والمؤسسات التابعة لها.

2- انخفاض المرتبات والأجور وسوء توزيعها وربطها بالكفاءة والنزاهة وتخصيص أموال طائلة للإدارات الحكومية لتنفيذها دون أن تكون هناك رقابة أو متابعة أو مساءلة .

3- عدم نجاح الدولة في تنويع مصادر الدخل القومي، حيث ظل النفط هو المصدر الوحيد للدخل، كما أنها فشلت في سد حاجات البلاد بل ظل الشعب يعاني من نقص حاد في الخدمات خاصة في مجال الصحة والتعليم ( أميمة: 2012، ص 1- 28 ) .

4- هدر أموال طائلة خلال الأعوام العشرة التي أعقبت ثورة 17 فبراير تقدر بعشرات المليارات تمثلت في ملف الجرحى خلال الحروب ومكافآت الثوار والتي أظهرت آلياتها عدم وجود طرق مناسبة لصرفها .

5- المحاصصة المناطقية والحزبية التي انتشرت بعد ثورة 17 فبراير في كافة مفاصل الدولة، مما شجع كثير من الموظفين علي سلوك الفساد المالي والإداري لقدرتهم علي التستر بمناطقهم وكياناتهم وأحزابهم .

6- استغلال الحالة الانتقالية التي تمر بها ليبيا والتي ما زالت ألى يومنا هذا أي بعد سقوط النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة من قبل المفسدين لنهب ثروات الدولة .

7- ضعف الوزاع الديني والأخلاقي في المجتمع .

**ثالثاً : أثار الفساد الإداري والمالي في ليبيا :**

للفساد أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية تهدد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن اجمال هذه الأثار كالاتي :

**1- الأثار الاقتصادية :**

**يمكن حصر مخاطر الفساد علي الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية :**

- تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة، فإن فرصة استخدام هذه الأموال في تنمية الاقتصاد تتأثر إذ يتحول جزء منها إلي مسارات أخري تخدم مصالح تلك المجموعات فقط ومنها تهريب جزء من هذه الأموال .
- تدني كفاءة الاستثمار العام، حيث أن الفساد المالي يزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، ويضعف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب طلب الموظفين الرشاوي من أصحاب المشروعات لتسهيل إجراءاتهم، مما يدفع المستثمرون

بإضافة المدفوعات الناجمة عن هذه الرشاوي إلي تكاليف المشروع مما يخفض من العائد علي الاستثمار .

- يؤدي الفساد إلي ارتفاع معدلات التضخم نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات مما يؤدي إلي ارتفاع مستوى أسعار السلع المنتجة أو المستوردة .
- يحد الفساد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية التي من المفترض أن تقدمها الدولة للصالح العام، نتيجة قيام تحويل جزء من مصادر الإيرادات العامة من خزينة الدولة على جيوب الأفراد لخدمة مصالحهم الشخصية
- تغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي إذ يبدد السياسيون والمسئولون الفاسدون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلي الإنفاق بصورة أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة ( عمر: 2012، ص 1- 14 ) .
- التهرب الضريبي والجمركي، حيث يفضي إلي معدلات متزايدة من الضرائب التي تجني من عدد متناقص من دافعي الضرائب مما من شأنه أن يضعف ميزانية الدولة وأن يخل بتنافسية الشركات .
- ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل وذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستحواذ على الجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها لهم النظام، فظلا عن قدرتهم على تكديس الأصول بصورة مستمرة مما يؤدي إلي توسيع الفجوة بين هذه الفئة وبقية أفراد المجتمع .

- هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب (داود: 2015، ص 104 ) .
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد .
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية للمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الايرادات العامة .
- تدني مستويات المنافسة والابتكار .

2- **الآثار السياسية** :

**تتجلي الآثار السياسية للفساد فيما يلي** :

- عدم الاستقرار السياسي وتغيير الأنظمة السياسية بعدة عوامل، يهيئ الفرصة لنتشار للفساد المالي والإداري بشكل كبير .
- يؤدي الفساد الإداري والمالي بالتأثيرعلى صناع القرار السياسي في توجيه مصير الوطن وذلك في ظل غياب القانون .
- يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافاً أمام القوى الخارجية، فهو يقلل من قدرتها التفاوضية مع الشركات الدولية، ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في هذه الدولة، مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية ( السيد: 2004، ص 289 ) .
- تراجع ثقة أفراد المجتمع بالقانون ومؤسسات الدولة .

- إقصاء الكفاءات الوظيفية الوطنية المستحقة من الوصول للمناصب القيادية بما يزيد من حالة السخط بين الأفراد وعدم التعاون مع مؤسسات الدولة .
- اضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي

3- **الآثار الإدارية :**

**تكمن الآثار الإدارية في الاتي :**

- يعتبر الجهاز الإداري أول المتأثرين بتداعيات الفساد الإداري، فالإدارة الفاسدة تنتج سياسات فاسدة وقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري ولا تستجيب لمصالح المواطنين وانما لتخدم مصالح الراشي .
- يؤدي الفساد إلى عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بسبب سيطرة الوساطة والمحسوبية والرشاوي في تعبئة الشواغر وتجاهل معيار الكفاءة والجدارة في التعيين والترفيع (داود: 2015، ص 105 ) .
- عدم احترام أوقات ومواعيد العمل اثناء الحضور والانصراف .
- الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل فيه .
- عدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي داخل المؤسسة .

4- **الآثار الاجتماعية :**

**يمكن تلخيص الآثار الاجتماعية في الآتي :**

- انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي ويعبر عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية وضعف المبادئ والقيم الأخلاقية العليا (سعيد، أحمد: 2014، ص 9 ) .

- شيوع ثقافات فاسدة كعدم المبالاة والاهتمام، وقلة الإخلاص والحرص على المصلحة العامة .
- اضعاف النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .
- التأثير على استقرار الاوضاع الامنية والسلم الاجتماعي .

**المحور الرابع : سبل مجابهة الفساد والجهات المسؤولة عن مكافحته دولياً ومحلياً .**

**اولاً : خطوات وسبل مجابهة الفساد :**

1- الإصلاح السياسي من خلال خلق استقرار سياسي وأمني ثم بناء نظام سياسي ديمقراطي يتسم بالحرية التنافسية، ويكون ملتزم ومقتنع بمحاربة الفساد، والعمل علي أيجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه تنفذ احكامه علي أفراد المجتمع .

2- اجراء تغيرات بالمؤسسات الحكومية من خلال تغيير في الكادر الوظيفي في الاقسام المالية والادارية وتمكين اخرين يتصفون بالنزاهة والروح الوطنية .

3- اعتماد الشفافية في التعامل مع موضوع الفساد والمفسدين والكشف عنهم ومسألتهم .

4- زيادة فعالية المؤسسات الرقابية كجهاز الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد وكذلك انفاذ القانون، واختيار العناصر الكفؤة والشجاعة والنزيهة لإدارة تلك المؤسسات .

5- نشر ثقافة احترام المال العام ونشر السلوكيات الإيجابية وذلك من خلال النهوض ببرامج التوعية الاجتماعية .

6- الاستفادة من الجهود الدولية في مكافحة الفساد والمتمثلة بالاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد وقرارات المنظمات والمؤسسات الدولية .

7- الإصلاح الاجتماعي وذلك بالعمل علي زيادة وعي الناس بمخاطر الفساد، والتأكيد علي دور الأسرة والمدرسة في غرس القيم الدينية والأخلاقية كالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبناء الإنسان القدوة في ممارسته للمهنة وفضح الفاسدين .

8- تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، وغرس ثقافة الالتزام بالقانون، وتعزيز الانتماء والاهتمام بقضايا المجتمع، ضمن خطة تمتد إلى الأسرة والمدرسة، وموقع العمل .

9- وضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة كمؤهلاته وخبراته وقدراته الذهنية والجسدية .

**ثانياً : الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد دولياً ومحلياً :**

1- **الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد دولياً :**

أ- **منظمة الشفافية الدولية .**

تأسست هذه المنظمة عام 1993م في برلين، وتضم حالياً فروعاً في 90 دولة، وتعتبر من المؤسسات الدولية غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد في القطاع العام والحد منه من خلال عمل استطلاعات وجمع المعلومات وتحليلها، كما وضعت عدة معايير لقياس الفساد ونزاهة الدول وتقوم بنشر تقرير سنوي يوضح ترتيب الدول من حيث انتشار الفساد ومحاربته وترتيب الدول من حيث مدركات النزاهة، وتعد من أكثر المنظمات الدولية نشاطاً وفعالية في متابعة مكافحة حالات الفساد الإداري ( عليوة ، فروانة: 2022، ص 1109 ) .

وترتكز المنظمة في عملها على جملة من المبادي والقواعد أهمها :

- اعتبار المنظمة حركة عالمية ضد الفساد تتجاوز النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة .
- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم .
- التسليم بوجود أسباب مادية وأخلاقية تقف وراء ظاهرة الفساد.
- إدراك واقع الفساد والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تتخذ لمكافحته على المستويين الدولي والحلي .

ب- **منظمة الأمم المتحدة .**

أنشئت المنظمة في عام 1996م وحدة أو قسم خاص لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها، كما أنشئت عام2001م، وحدة خاصة مستقلة تحت اسم " إدارة النزاهة المؤسسية " والتي تتبع لبرنامج الأمم المتحدة لمساعدة الدول النامية في مكافحة الفساد في مشاريع التنمية المدعومة دولياً .

كما أنها أصدرت العديد من المواثيق والقرارات لمكافحة الفساد ومحاربته وتوعية المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية بخطورته والسبل الكفيلة بمحاربته من أبرزها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في عام 2003م، والتي مثلت تخطيطاً شاملاً لمكافحة الفساد حيث تضمنت مجموعة من التدابير التشريعية وغير التشريعية ووضعت آلية لمراقبة تنفيذ الدول الأطراف لأحكامها، وتسعى لتحقيق التعاون القضائي بين الدول لمكافحة الفساد .

ج – **صندوق النقد الدولي .**

بدأ الصندوق الاهتمام بمكافحة الفساد منذ إصداره لمدونة تحمل أسم " مدونة صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية "الصادرة عام 1998م، حيث وضع صندوق النقد الدولي شروطاً صارمة عند منحه المساعدات والقروض بخصوص مكافحة الفساد وجعله في مقدمة الشروط للحصول على قروض أو مساعدات، كما أن البنك يساهم في عدة مجالات لمكافحة الفساد، كما يلي ( عليوة: فروانة 2022، ص 1110 ) :

- تدريب الموارد البشرية العامة والعاملة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق وتطويرها .
- يساهم البنك في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية نطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة .
- يلجأ صندوق النقد الدولي إلي ربط المساعدات والمنح المالية والقروض التي تمنح للدول بمكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد منه كشرط أساسي للحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي .

د- **البنك الدولي** .

وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات الاستراتيجية لمساعدة الدول على مواجهة الفساد ومكافحته من أهمها ما يلي :

- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك .
- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري وفق ظروف وبيانات هذه الدول .
- يقدم البنك عوناً للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري .

2- **الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد محلياً :**

لم تسلم ليبيا من الفساد وانعكاساته السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية جراء ممارساته في الماضي والحاضر، فقد أصبح الفساد تقريباً مستشري في جميع مؤسسات الدولة وفي مختلف مستوياتها بكل أشكال وصوره، وأصبح ثقافة منتشرة لدى فئة كبيرة من الشعب الليبي في غياب الرادع الحقيقي وهو تطبيق القانون وإنفاذه، وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية تصنف ليبيا من أكثر الدول فساداً، فحسب تقريرها عن سنة2021م جاءت في المرتبة172 من بين 180 دولة ( تقرير منظمة الشفافية الدولية: 2022 ) .

ولم تتخذ كل الحكومات المتعاقبة على ليبيا خلال الخمس عقود الماضية أي خطوات جدية نحو مكافحة الفساد، على الرغم من قيامها بالتوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات إقليمية ودولية لمحاربة الفساد، حيث أنها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وموقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وأيضاً ممثلة في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومجموعتها غير الحكومية، ورغم ذلك صدرت عدة قوانين لعل أشهرها قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2017م، وقانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979م، كما وجدت عدة مبادرات لمكافحة الفساد، على أثرها ثم إنشاء عدة مؤسسات لمكافحته، ومن أبرز هذه المؤسسات ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

أ- **ديوان المحاسبة :**

يعتبر ديوان المحاسبة هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبية في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والإفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أنشئ ديوان المحاسبة لأول مرة بموجب القانون رقم 72 لسنة 1955م، وقد مر خلال عمره بتغييرات تشريعية مختلفة ناتجة عن التغييرات الهيكلية وتغير أنظمة الحكم وتوجهاتها نتج عنها تغيير أهدافه واختصاصاته وتبعيته، واثر تغير نظام الحكم في ليبيا أصدر المجلس الانتقالي المؤقت قراره رقم 119 لسنة2011م القاضي بإنشاء ديون المحاسبة عن طريق دمج الأجهزة الرقابية المتمثلة في جهازي التفتيش والرقابة الشعبية والمراجعة المالية، وفي العام 2013م أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 19 لسنة 2013م بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة وبموجبه فصلت عنه اختصاصات الرقابة الإدارية والمظالم والتحقيق والتي أنشئ لها هيئة جديدة بموجب القانون رقم 20 لسنة 2013م، وفي أكتوبر 2013م صدر القانون رقم 24 ليعدل القانون رقم 19 لسنة 2013م، وبموجبه تم سحب اختصاص المراجعة المسبقة على المستخلصات الناتجة عن العقود التي تخضع للرقابة بعد التعاقد ( عليوة ،فروانة، 2022، ص 1112 ) .

ويهدف الديوان بموجب قانون إعادة تنظيمه رقم 19 لسنة 2013م وتعديلاته إلى تحقيق رقابة فاعلة على المال العام والتحقق من حسن استخدامه وكيفية التصرف فيه من خلال فحص ومراجعة الحسابات وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته، وتتمثل الأهداف الفرعية في الاتي :

- التحقق من مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية، وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة .
- بيان أوجه النقص والقصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها .

- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته .
- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابته والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية .

وكذلك لديوان المحاسبة دور في مكافحة الفساد وفقاً لقانون تنظيمه والمعايير التي يمارس مهامه بالاستئناس بها والتي تتلخص في المهام التالية ( التقرير العام لديوان المحاسبة لسنة: 2019م، ص 56 ) :

- تعزيز المساءلة وتحقيق المحاسبة من خلال التقارير والملفات التي تقدم إلي سلطات المساءلة
- تعزيز الشفافية من خلال اعداد ونشر التقارير الرقابية .
- المساعدة في تقويم أداء الجهات التنفيذية وتحسين إدارة أنشطتها واستعمال المال العام .
- ابداء الرأي والتوصيات بشأن التشريعات والنظم واللوائح التي تمس المال العام .

**ب - هيئة الرقابة الإدارية :**

هي هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتلحق بالسلطة التشريعية، تهدف إلي تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في الدولة ومتابعة أعمالها للتأكد من مدى تحقيقها لمسئولياتها وأدائها لواجباتها في مجالات اختصاصاتها وتنفيذها للقوانين واللوائح، ومن أن العاملين بها يستهدفون في أداء أعمالهم خدمة المواطن، كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساءلة مرتكبيها ( عليوة ،فروانة: 2022، ص 1114 ) .

إن لهيئة الرقابة الإدارية دور في مكافحة الفساد بليبيا، حيث جاء في تقرير لها لسنة 2014م، انه تم التحقيق في عدد (696) قضية، وقد شكلت اغلبها جرائم الإهمال والتقصير في حفظ وصيانة المال

العام، والتزوير في وثائق رسمية، واستخدام المال العام في غير الاغراض المخصصة له، واختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها، والإهمال في أداء الوظيفة .

وللهيئة أهداف كما حددتها المادة (24) من هذا القانون هي تحقيق رقابة إدارية فعالة على الأجهزة التنفيذية في ليبيا، ومتابعة أعمالها ومدى تنفيذها للقوانين واللوائح، كما تعمل الهيئة على الكشف عن الجرائم والمخالفات المتعلقة بأداء واجبات الوظيفة العامة وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تباشر الهيئة الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة إلى الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة والخاصة ذات النفع العام، والشركات والجهات التي تساهم فيها الدولة أو تشرف عليها (عريقيب ، المبسوط: 2018، ص 99 ) .

**ج - الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :**

تم تشكيل هيئة لمكافحة الفساد تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتكون لها ميزانية خاصة، وحدد القانون أهداف الهيئة واختصاصاتها، كما نص على عدم خضوع قضايا الفساد للتقادم، وتهدف الهيئة وفقاً لنص المادة (4) من القانون رقم (63) لسنة 2012م إلى الاتي :

- الكشف عن مواطن الفساد بجميع أنواعه وأشكاله بما في ذلك الفساد المالي ولإداري .
- وضع سياسات فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الفساد واسترداد الأموال العائدة الناتجة عنه .
- التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والاستفادة من البرامج الدولية الرامية إلي مكافحة الفساد .
- تفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد .

**المحور الخامس : النتائج والتوصيات**

**اولاً : النتائج .**

**من خلال ما تم عرضه تم التوصل الى النتائج الآتية :**

1- **الفساد ظاهرة لم تكن حديثة الولادة في ليبيا، وإنما ترجع جدورها إلي تأسيس الدولة الليبية وأصبحت أكثر وضوحاً مع منتصف السبعينيات القرن الماضي، وزادت حدتها بعد أحداث ثورة 17 فبراير من عام 2011م .**

2- **يؤدى الفساد إلي انخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة كلفة الحكومة واستنزاف الموارد، كما يؤدي إلي انخفاض النمو الاقتصادي ومن ثم إلي تراجع مستويات المعيشة .**

3- **ليبيا تعد من الدول الأكثر فساداً في العالم، ويعزي ذلك إلي غياب سيادة القانون وضعف الأجهزة الرقابية، الأمر الذي أفضي إلي تبذير المال العام وسرقة المليارات من قبل السياسيين الذين وصلوا لسدة الحكم .**

4- **المحاصصة الجهوية والحزبية التي تحول دون محاسبة ومسألة الفاسدين الجدد .**

5- **يؤدى الفساد إلي هجرة أصحاب الأموال وهجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلي ضعف إحساس الأفراد بالمواطنة والانتماء إلي البلد .**

6- **تعتبر ليبيا من بين الدول العربية الأكثر فساداً ، حيث احتل مؤشر مدركات الفساد ما بين (13 - 20) نقطة من أصل 100 نقطة .**

7- الحالة الانتقالية التي تمر بها ليبيا بعد سقوط النظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة التي جرى استغلالها من قبل المفسدين لنهب ثروات الدولة .

**ثانياً : التوصيات .**

وقد توصل البحث إلي مجموعة من التوصيات وهي كالتالي :

1- اقتراح استراتيجية خاصة بإعداد وتطوير وتغيير القيادات ( الإدارية والمالية )، بالمؤسسات الحكومية، وتمكين الأشخاص المؤهلين الذين يتصفون بالنزاهة والروح الوطنية .

2- تفعيل القوانين ذات العلاقة بأجهزة الرقابة لكشف ممارسات الفساد الإداري والمالي وملاحقة مرتكبيها للقضاء، وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفة العامة .

3- اعادة النظر في هيئة مكافحة الفساد من خلال التأكيد على ممارسة الصلاحيات التي تمنح لها، وتكون لها الاستقلالية التامة في تقديم تقاريرها إلي أعلى سلطة تشريعية وبشكل مباشر، وكذلك الاختيار الصحيح للأشخاص العاملين في هذه الهيئة .

4- تفعيل النظام الرقابي المستقل لتنفيذ جملة من الإجراءات الإدارية والرقابية القانونية ذات العلاقة .

5- تفعيل الدور الرقابي للمؤسسات الإعلامية، من خلال نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني .

6- كشف عمليات الفساد ومعرفة مواطن الفساد والحد منها .

7- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في الحد من الفساد بأشكاله المختلفة .

8- ضرورة العمل علي تحصين النفس ومن ثم المجتمع من خلال ارساء القيم الدينية والاخلاقية التي تتصدى لهذه الظاهرة .

9- العمل على احترام مبدأ الفصل بين السلطات ، وإعطاء دور كبير للرقابة المالية والادارية

**ثالثاً : المـراجــع :**


1- ابتهال محمد رضا داود (2012)، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلي تجربة العراق في الفساد، العدد (48)، مجلة دراسات دولية، العراق .

2- ايثارعبود كاظم (2009)، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية في بلدان مختاره، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق .

3- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (2016)، الفساد المالي في الاقتصاد الليبي قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض الحلول، طرابلس- ليبيا .

4- امال حفناوي، 2019، العوامل المؤدية للفساد الاداري والمالي ومؤشرات قياسه عالمياً، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد (4)، العدد (1) .

5- بوزيد سابح، (2012)، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، الجزائر .

6- ديوان المحاسبة، التقرير العام لسنة 2019م .

7- تغريد داود سلمان، (2015)، الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (33)، العراق .

8- نورالدين كنان، (2012)، أثار الفساد الإداري علي الاقتصاد الوطني – سبل الوقاية والعلاج، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .

9- سوسن كريم الجبوري، (2011)، الفساد المالي والإداري وأهم آثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (21)، العراق .

10-سعاد عبدالسلام عريقيب و ربيعة عاشور أحمد المبسوط، (2018)، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره، مجلة كلية الدراسات العليا، الجامعة الاسمرية الاسلامية، زليتن، العدد(1)

11- شرف عثمان حسن، (2021)، الفساد الإداري والمالي في السودان – مظاهره والجهات المسؤولة عن مكافحته، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد الثاني والأربعون، 2021م، السودان .

12- عبدالعزيز على محمد الصالحي، (2017)، الفساد الاقتصادي" الناهية والاسباب – الاثار وطرق العلاج" مجلة المعرفة، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الزيتونة، ترهونة، العدد الخامس .

13- عمر محمد أبو جناح، 2020، دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن .

14- عصام أحمد البهجى، (2014)، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ط1 .

15- فتحي محمد أميمة، (2012)، الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية – دراسة وصفية تحليلية – ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر ثقافة التغير: الأبعاد الفكرية – العوامل – خلال الفترة 6 – 8 نوفمبر 2012م .

16- قاسم علوان و سهاد عادل، (2014)، الفساد الاداري والمالي ( المفهوم – الأسباب – الآثار – وسائل المكافحة )، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد السادس، العدد (18)،كانون الثاني، 2014م، العراق .

17- قريد عمر، (2012)، الفساد وأثاره على مناخ الاستثمار الأجنبي – حالة الجزائر، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد يومي 6 – 7 مايو 2012، الجزائر .

18- كمال امين الوصال،(2009)، الفساد - دراسة في الأسباب والأثار الاقتصادية، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .

19- كمال عليوة و حازم فروانة، (2022)، طاهرة الفساد الإداري في ليبيا : الواقع والحلول، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد (2)، الجزائر .

20- مدرس على سكر عبود، (2010)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري – دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد (1) .

21- مصطفى كامل السيد، (2004)، العوامل، الآثار السياسية، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

22- منظمة الشفافية الدولية، تقارير لسنوات مختلفة .

23- منظمة الشفافية الدولية، (2016)، دراسة حول نظام النزاهة الوطني – ليبيا، 2014 .